

الفصل الحادي والعشرون

صلاات ثورة أيلول

في ثورة أيلول أمل كل الشعب الكردي المجرأ - لم تتوان أي شريحة من شرائحه عن مدّ يد العون لها من دون تردد أو حدود. وعدّ الانتساب اليها فخراً وشرفاً كبيراً. وبدا الإخلاص للثورة وللبارزاني في المجتمع الكردستاني وكأنه مقياس للمكانة التي يحظى بها هذا الزعيم وما نال إسمه من إحترام وتكريم.

وحظي الپيشمرگه من الجماهير الكردية بمختلف طبقاتها ومشاربها بإحترام ومنزلة مشابهة.

يصعب عليّ أن امرّ مروراً عابراً بما وقع فلا أشيد بتلك الروح التي بثتها ثورة أيلول في جماهير كردستان تلك الروح التي دفعت بالنسوة الى نزع حليهن والنزول عن مقتنياتهن والاطباء والصيادلة الى تهريب الدواء لها والفلاح المعدم الى عرض أفضل وأعز ما لديه من الماشية ونبت الأرض ووضع حيوانات النقل في خدمة الثورة، قدمت كلها بطيبة خاطر وقلوب عامرة بالإيمان وحب الوطن عارية خالصة عن كل غرض ومن غير عوض. انها أغلى وأعزّ والحق يقال من تلك المساعدات المسمومة التي كنا نتلقاها من جهات معينة بدافع من مصالحها الخاصة وبنيات سيئة مبيّنة ولم يكن منها بدّ ولاأستطيع نكران تجاوب المنظمات والهيئات السياسية والثقافية والإجتماعية الكردية مع الثورة وقيادتها منذ البداية رغم قلتها وضعفها. لقد وجدت الثورة في هذه المنظمات مساهمة اعلامية ومعنوية كانت في أمسّ الحاجة اليها في تلك الظروف لاسيما منظمات الخارج في أوروبا.

العلاقة مع الأحزاب المحلية

لم تمر سنة واحدة على إجازة الأحزاب حتى كان عبدالكريم قاسم قد شئتت شملها وقضى عليها جميعاً. أرغم الحزب الشيوعي العراقي على الإخفاء والعودة الى العمل السري ثانية، وشق الحزب الوطني الديمقراطي وأرغم قائده كامل الجادرجي على الاعتزال، كما أحدثت محاولة الإغتيال التي دبرها البعثيون لقاسم شرخاً خطيراً في حزب البعث العربي الاشتراكي ونزح معظم كوادره الى خارج البلاد. ويمكن القول أن نشاط الأحزاب كان قد إعتراه الشلل عندما شئتت نار ثورة أيلول ١٩٦١.

وليس في وسعي وأنا في سبيل إستعراض المواقف الإشارة الى علاقة متميزة بين الثورة الكردية وقيادتها وبين أي حزب من الأحزاب العلنية أو السرية المتواجدة إذ ذاك على الساحة. إلا أن علاقة الحزب الديمقراطي الكردستاني بمعظمها وعلى بعض المستويات لم تكن سيئة الى حد العداة الصريح، أي الى حد التنديد بالثورة. وتفاوتت وجهات النظر إستنتاجاً لما كانت تلك الأحزاب تنشره عنها في صحفها السرية والعلنية.

حزب البعث وضع علامات إستفهام سلبية على الحركة المسلحة الوطنية، وعزا أسبابها الى سوء سياسة عبدالكريم قاسم، بإيقاظها روح الفتنة بين أبناء الشعب العراقي وتشجيع اليد الأجنبية على التدخل عن طريق إثارة القلاقل. وعلى العموم كان الشك والتشكيك في غايات الثورة الوتر الذي تضربه العناصر القومية الأخرى مثلها.

أما الحزب الوطني الديمقراطي فقد بقي موقفه غامضاً واستمر في لوم قاسم على سياسته التي أدت الى رفع الكرد للسلاح. إلا أن الحزب الوطني التقدمي الذي أنشأه محمد حديد بعد الإنشقاق وقف دائماً في صف قاسم وشجب الثورة ودعا الى أخذها بالشدة.

أما موقف الحزب الشيوعي من الثورة فقد كان على الأغلب مستوحى من السياسة العامة التي يتبعها الكرملين إزاء قاسم. فالرجل في عرفهم "ديمقراطي" ومساندة حكمه والمحافظة عليه أمران لا يمكن النقاش حولهما". ولذلك وجدت قيادته في الثورة تهديداً لحكم وطني وأنحت باللائمة على قيادة الحركة الوطنية المسلحة. ولم يكن في تقدير القيادة الشيوعية أن الثورة سترسخ، وأن الغوغائية التي رافقت قيامها تم إحتواؤها. وإذ ذاك إتخذت القيادة سياسة أخرى وسطى. توقفت عن شجب الثورة وطرحت شعار

"السلام" في كردستان وجمع التواقيع وإرسال المذكرات لقاسم الذي إعتبر ذلك عملاً غير قانوني وراح يلاحق الموقعين ويرسلهم الى السجون.

لكن كان هناك زعماء وقادة وطنيون أيّدوا كفاح الشعب الكردي العادل المسلّح في سبيل حقوقه، كالسادة كامل الجادرجي وعزيز شريف، وأخصّ بالذكر منهم المرجع الشيعي الأكبر آية الله العظمى السيد محسن الحكيم الذي وقف موقفاً مشرفاً عندما أبى إصدار أي فتوى ضد الكُرد بل دعا الى وقف الحملة الظالمة عليه.

وتبدلت الحال فجأة عندما بدأ البعث العربي الاشتراكي يخطط لإزاحة قاسم بإنقلاب عسكري. فعدّل أولاً من لهجة مطبوعاته ولم يعد يُقرأ فيها عبارات إستفزاز ضد الثورة. ثم أخذت نشراته تتحدث عن مظلمة الكُرد وعن حقوقهم المهضومة تمهيداً لإنشاء تلك العلاقة بالثورة عندما إقترب موعد إنقلاب الثامن من شباط.

وتغيّرت نظرة الحزب الشيوعي العراقي بعد هذا الإنقلاب وبعد المذابح الكبرى التي أوقعها النظام الجديد فيهم، وإلتحقوا بالثورة على نحو ما سبق بيانه وساهموا مساهمة فعالة في ثورة أيلول.

العلاقات الكردستانية

بوسعي القول بأنه لم تقم أية مشكلة بين قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وثورة أيلول من جهة وبين الحزبين الشقيقين في تركيا وسورية من جهة أخرى، وظلت العلاقة معهما على أحسن ما يرام. وثورة گولان في ١٩٧٦ لم يكن بالإمكان إدامتها لولا الدعم الكبير والنزبه الذي قدّمه الحزبان الشقيقان. وعلينا هنا الإقرار بدينهما علينا وهو دينٌ باقٍ يُذكر فيشكر. على أني أريد هنا إيضاح مسألة خطيرة شاء بعضهم لحين من الزمن إستغلالها للنبيل من سمعة الثورة والپارتي وأقصد بها مأساة مقتل المغفور له سعيد آلچي أمين السرّ العام للحزب الديمقراطي الكردي في تركيا: إن ما أقدم عليه الدكتور شقان كان عملاً إجرامياً تلقائياً إتخذه بنفسه بدافع الشهوة الى الزعامة ولم يكن لقيادة ثورة أيلول أيُّ علاقة به. وقد يكون ضرورياً عرض بعض التفاصيل:

في العام ١٩٦٩ إلتحق الدكتور شقان مع أربعة من زملائه وهم: صورو وبروسك وچكو ورشو زبلان بالثورة، وكانوا يحملون تركية وتوصية من قيادة الحزب الديمقراطي

الكرديستاني في تركيا. كان شقمان طبيباً فأنشأت الثورة له مستشفى في منطقة برّواري، ومارس من هناك نشاطه الإنساني والسياسي في آن واحد. وأصبح ذلك المستشفى مقراً مهماً للنشاط الحزبي والتنسيق. وإنضمت إليه أعداد كبيرة من كوادر الحزب الملتحقة.

وبعد إتفاق الحادي عشر من آذار إستجبت ظروف مناسبة لتوحيد حركة التحرر الكردية وقواها القومية والوطنية. ثم قرر الحزب في تركيا عقد مؤتمره في كردستان المحررة. ووافقت قيادة الثورة على الطلب وأمرت بتوفير التسهيلات اللازمة لعقده.

لدى قدوم سكرتير الحزب الشهيد سعيد آلچي الى زاخو إستقبله دكتور شقمان وأخذه الى مقره ثم إختفت أخباره فجأة. وتوافد أعضاء المؤتمر الى گلاله وهم بانتظار سكرتيرهم الذي لم يعد له خبر أو أثر.

ولدى الإستفسار من الدكتور شقمان عن مصيره زعم بأنه مكث عنده يومين ثم توجه الى گلاله، وبعد تحقيقات دقيقة تبين أن شقمان وبروسك وچكو أطلقوا النار على سعيد آلچي وقتلوه لتخلو الساحة للدكتور شقمان ويتولى هو سكرتارية الحزب. وتم كشف هذه الحقيقة عندما تقدم أحد المشاركين غير المباشرين في الجريمة وأدلى بكل المعلومات. وبناءً على طلب اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكرديستاني في تركيا قُدم الفاعلون الى محكمة الثورة فأصدرت حكمها بإعدام المتهمين شقمان وچكو وبروسك ونُفذ فيهم الحكم.

ذكر شاهد عيان في إفادة له أمام المحكمة بأن سعيد آلچي قبل إطلاق النار عليه ناشد شقمان بالحاح بأن لا يرتكب هذه الجريمة قائلاً "يا شقمان لاتدع دمي يُراق بيدك وأتركه لیسفك بيد أعداء أمتنا. إنك سوف تلحق الضرر العظيم بالحركة الوطنية الكردية."

تلك هي الحقيقة بعينها وقد حاول العديد من الحاقدين على ثورة أيلول وقيادتها تصوير القضية بشكل يضع الثورة موضع إتهام.

ألحق الدكتور شقمان بجريمته الأذى الأعظم بالحركة الوطنية الكردية وحتى اليوم يعاني أشقاؤنا في كردستان تركيا من آثارها. فالشهيد سعيد آلچي كان مناضلاً عنيداً وإغتياله كان خسارة كبيرة، وقد خُلف فراغاً لم يستطع أحد إحتلاله حتى يومنا هذا.

وعلياً أن أشير الى علاقاتنا مع الحزب الديمقراطي الكرديستاني الإيراني بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران حيث شاب علاقاتنا لفترة من الوقت توتر وصل الى حدّ

الإصطدام المسلح.

أما العلاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران (ح.د.ك.ا) فقد مرّت بمراحل مختلفة ووقعت أحداث مؤسفة بينهما في بعض الأحيان، إلا أنه بمرور الأيام إتّأمت الجراح وتمّ تدارك الأمر وتمّ إصلاح ذات البين وتجاوز السلبيات وعادت العلاقات بين الحزبين الى سابق عهدها، حزبان شقيقان شرفهما تاريخ نضالي عريق يعلو هامته تاج تأسيس جمهورية كردستان في مهاباد في ١٩٤٦ والدفاع عنها.

بعد إندلاع ثورة أيلول في ١٩٦١ شاركت قيادة هذا الحزب ومقاتلوه مشاركة فعلية في الثورة. ولأقف هنا قليلاً لأتحدّث عن مواقف سكرتير الحزب أحمد توفيق بشجاعة وإقدام وإخلاص عزّ نظيره، وإني لأذكر له موقفاً بطولياً خارقاً في معركة جبل پيرس في سنة ١٩٦٣، معزّزاً بشهادة قادة أبطال مشهورين من أمثال الشهيد عزيز دولومري وحاجك چمي، فقد بقيا يلهجان بمواقفه البطولية وتفانيه وإخلاصه. وأي شهادة على موقف بطولي أقوى من شهادة من أشتهر هو نفسه بالبطولات؟

أحمد توفيق كان في عين الوقت كادراً سياسياً ذكياً قام في بداية الثورة بأروع إنجاز وأخطر عملية حين سافر الى بيروت وجاء بالصحافي الأمريكي الشهير (دانا آدم شميت) الى أرض كردستان المحررة في ١٩٦٣ عبر الأراضي السورية بمعاونة الحزب الديمقراطي الكردي في سورية. كان عملاً باهراً أدى الى فتح أبواب الثورة للعالم الخارجي الذي لم يكن يعرف عنها شيئاً، بسلسلة من المقالات التي نشرها هذا الصحفي عن الثورة في جريدة (نيويورك تايمز) و(كريستيان ساينس مونستر) ثم بالكتاب الشهير (رحلة الى رجال شجعان) الذي وصف به مشاهداته في مواطن الثورة. في هذا الكتاب نجد هذا الكاتب يقدم وصفاً دقيقاً للبطل أحمد توفيق لا يدانيه قلبي هنا^(١).

صمد الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران في وجه الضغوط التي مارستها عليه جماعة إبراهيم أحمد بدفع من إيران وتقرباً منها. هذه المضايقات والضغوط تفصح عنها الرسائل التي كانت قيادة الحزب توجهها الى البارزاني^(٢).

كان البارزاني يعتمد على قيادة (ح.د.ك.ا) ويولي أحمد توفيق ثقته بصورة خاصة.

١- إسمه الحقيقي عبدالله اسحافي.

٢- راجع الملحق رقم (٥٤) قسم الملاحق.

من المؤسف جداً أن الخلافات العميقة التي أبتليت بها قيادة هذا الحزب بعد العام ١٩٦٥ أدت إلى شقّه وتشتيت شمله. قسمٌ منه انحاز إلى إبراهيم أحمد وزمرته بعد أن أصبحوا جاشاً في خدمة الحكومة وحاولوا القيام بأعمال تخريبية في إيران بدفعٍ من الحكومة العراقية بغية الإضرار بعلاقة الثورة مع إيران.

اضطرت الثورة في ١٩٦٧ للقيام بعملٍ مؤسفٍ جداً لم يكن منه بدّ. حين ألقى القبض على (سليمان معيني) المنافس لأحمد توفيق والذي إنضمّ إلى جحوش ٦٦ وتعاون مع النظام العراقي ضد الثورة الكردية، فأعدم وأعيدت جثته إلى إيران.

لم يكن بالإمكان النظر إلى مسألة مصير سليمان معيني باعتبارها مسألة حزبية داخلية فهو متعاون مع جحوش ٦٦ بمعنى أنّه عدوّ للثورة ولا يمكن فصل قضيته باعتبارها شأناً من شؤون حزبه. ولم تكن نتمنى لذلك الرجل تلك النهاية المؤسفة.

بعد إنشقاق العام ١٩٦٥ الذي حصل في (ح.د.ك.ا) وإزاحة أحمد توفيق عن القيادة تشتتت شمل الحزب ولم يعد تنظيماً موحداً جامعاً، وتقاذفته الأهواء والمطامع وبقي الحال كذلك حتى عقد مؤتمره في كويسنجق في ١٩٧٢. وبدعمٍ وتشجيعٍ من البارزاني أنتخب الدكتور عبدالرحمن قاسملو سكرتيراً للحزب رغم معارضة العديد من قادة وقواعد الحزب القدامى وكان السبب يعود إلى ترك قاسملو الحزب في وقتٍ سابقٍ وإنضمامه إلى حزب (توده) الشيوعي الإيراني. إلا أنّهم نزلوا عند رغبة البارزاني فوافقوا، ولم يكن البارزاني يتردد قطّ في إستقبال قاسملو كلما كان يطلب ذلك، وحظي عنده بمنزلة خاصة. وإستعداد الحزب بعض مركزيته وهيبته وساهمت في إعادة بنائه عناصر قيادية إلى جانب قاسملو، منهم كريم حسامي وحسن رستگار ومحمد أمين سراجي وغيرهم.

وبقي مناضلون معروفون يلازمون البارزاني حتى النهاية، وهم الملا عبدالباقي والشاعران الكبيران مام هژار وخالد حسامي وهؤلاء وضعوا علاقتهم مع البارزاني فوق كلّ إعتبار.

سوف أتطرق في الجزء الرابع من سلسلة (البارزاني والحركة التحررية الكردية) إلى تفاصيل كاملة عن علاقاتنا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني - إيران بعد إنتصار الثورة الإسلامية في إيران ومحاولة إمتهان جثمان البارزاني بإختطافه من قبره في

مدينة (شنو)، تلك الجريمة النكراء البشعة التي خطط لها أعداء الكُرد وكردستان وأعداء الحزبين بهدف إشعال نار الفتنة والقتال بينهما.

صلات ثورة أيلول بالخارج وبالداخل

هناك وجهات نظر متفاوتة ومختلفة لتفسير هذه الصلات، والتقويم يجري عادة بحسب مصلحة المقوم وميله وإتجاهاته. لاشك في أن بعضهم قد يعتبر جانباً من هذه الصلات نوعاً من الجريمة. وقسم يراها حقاً شرعياً للشعب الكردي يمارسه حيثما وجد فيه مصلحة له وقسم يتحمس لها ويشجع عليها. ومبدئياً أقول أننا كشعب ذي هوية قومية متميزة نناضل في سبيل تحرره ليس هناك أي رادع قانوني أو أخلاقي يمنعنا من إقامة صلة مع أي دولة أو شعب آخر فيها مصلحة لنا ولا مبرر لنا في أن نحجم عن التقرب الى أي جهة تعيننا في نضالنا، في الوقت الذي يعطي نظام حكم جائر الحق لنفسه بالإعتداء على شعبنا منكرأ عليه حقه في الحياة الحرة الكريمة بإسم الأخوة والمواطنة أو الوطنية أو النظام العام والأمن ويسوق الجيوش لتعمل قتلاً وحرقاً وسبياً وتدميراً كما حصل لنا في كردستان العراق. وفي الوقت نفسه يعطي هذا النظام الجائر الحق لنفسه لتأليب الدول ضدنا في المجالات العربية والإقليمية والعالمية وشراء السلاح من أي مصدرٍ كان لإستعماله ضد شعبنا واغراء الدول بالتجارة والإمتيازات الإقتصادية لكسبها الى جانبها في الصراع ضد شعبنا. فبأي وجه نلأم إن طلبنا العون على هؤلاء من الخارج؟ وبأي وجه يفرض علينا إختيار الجهة التي نستمد منها العون أو الجهة التي يجب أن نمتنع عن طلب العون منها؟

إن وجوه الإختيار هنا معدومة، فنحن لم نكن بوضع يمكّننا من رفض أي عرض يأتينا أو تجاوز أي يد تمتد الينا ونحن نخوض معركة حياة أو موت ونعيش ليل نهار تحت وابل من القنابل والقصف الجوي، يُمطر أبناءنا ونساءنا وانعامنا ومزروعاتنا بقنابل النابالم الحارقة الممنوعة دولياً. أي مبرر يمكن أن يقدم لنا هؤلاء الذين يلوموننا على قبول المعونة من هذه الجهة أو تلك حينما ينعدم البديل وحينما لا يستطيعون أن يقدموا لنا البديل، وحينما لا تكون خياراتنا مفتوحة.

وان كان ثم من يلوم الحركة التحررية الكردية بسبب علاقاتها مع الخارج، فعليه قبل

كل شيء أن ينحى باللائمة كلها على الحكومات العراقية المتعاقبة التي تنكرت لحقوق الكرد وأبت إلا أن تجعلهم عبيداً أذلة في وطنهم الأم، ولم تبق وسيلة لتدمير كردستان وإبادة شعبها إلا وإستخدامتها. وكانت كردستان ساحة لكل المعارك التي وقعت فيها وهذا دليل على أن شعب كردستان دافع عن نفسه ولم يهاجم أحداً خارج أرضه.

تأسست دولة العراق الحديثة على أساس إتحاد إختياري وشراكة فعلية بين العرب والكرد في العام ١٩٢٥ بوثيقة دولية وقعتها إثنان وخمسون دولة عضوة في عصبة الأمم. على إثر قيام لجنة التحقيق الدولية التي أرسلتها عصبة الأمم للتحقق من تلك الرغبة موقعياً في العام ١٩٢٤. وسجلت في تقريرها الرائع الذي تنبته عصبة الأمم رغبة سكان ولاية الموصل ذات الأغلبية الكردية الساحقة في إقامة الدولة العراقية المستحدثة على أساس تلك الشراكة، كما أثبتت في تقريرها تلك الإرادة الكردية الجازمة التي ثبتت عليها أركان الدولة العراقية الحديثة. وبدلاً من أن تبقى هذه المأثرة التاريخية العظيمة والفضل الكردي أساساً للعلاقة بين الشعبين ومصباحاً ينير الطريق لحكام العراق في بناء كيان قائم على الأخوة والمساواة، سرعان ما نسي هؤلاء تعهداتهم ولم يذكروا للكرد العراقيين هذه المأثرة التاريخية، وبدلاً من ذلك عومل هذا الشعب وتطلعاته القومية بمنتهى القسوة وأنكرت عليه حقوق المواطن العادي في دولة كاملة السيادة، بل كمواطن من الدرجة الثانية وشنوا عليه حروباً متواصلة رقي بعضها الى حرب إبادة حقيقية ولم يتورعوا قط عن المجاهرة بما ينوون وما يببسون له. فما كان ثم من سبيل له غير الدفاع عن النفس، وكل سبيل للدفاع عن النفس هو سبيل مشروع من أي وجه نظرت إليه وبأي شكل من الأشكال. ونحن في ثورة أيلول بزعامة البارزاني لم نفعل أكثر من البحث وإستخدام الوسائل لحماية شعبنا في مسار ثورة أيلول.

وكل حدث تاريخي ينجر الى حرب وصراع دموي كانت تصدر بين أن وآخر تقويمات من كتّاب وباحثين عرب كثيرين، إعتبروا مجرد مطالبة الشعب الكردي بحقوقه المشروعة ودفاعه عنها جريمة وإعتداءً على مسيرة النضال العربي. منكرين بكل سذاجة علينا موقف الدفاع عن النفس، ومنددين بعلاقات خارجية أقمنها في هذا السبيل لاسيما مع إسرائيل «عدوة العرب» كما وصفوها. في الوقت الذي لا يرى هؤلاء الكتّاب علم إسرائيل يرفرف في سماء أكثر من عاصمة عربية. وبالمقابل نجد كثيراً من الكرد القوميون المتعصبين لقوميتهم ينحون باللائمة على قيادة ثورة أيلول لأنها لم تستغل الفرص كما يجب أن تُستغل لتذهب في علاقاتها الى حيث ينبغي أن تذهب.

وقد غابت عن هذين الفريقين حقيقة أننا نقاتل أنظمة لم تنبثق عن إرادة الشعب العراقي وإنما زوّرت إرادته واغتصبت الحكم منه إغتصاباً عبر إنقلابات عسكرية وشبه عسكرية في ليالٍ ظلماء. كنا نخوض قتالاً فرضته أنظمة دكتاتورية على شعب يدافع عن حقه في حياة حرة كريمة. فثورة أيلول والحالة هذه لم تقم ضد الشعب العربي الشقيق بل قامت ضد أنظمة دكتاتورية متعاقبة فرضت على الشعب العربي في العراق فرضاً كما فرضت على الشعب الكردي في العراق وكانت كردستان دوماً ملاذاً لكل المناضلين العرب الذين قاوموا الدكتاتورية. كانت هذه الأنظمة الدكتاتورية، وحكم الفرد، تجذ في أهداف ثورة أيلول تهديداً لكياناتها. ورغم كل ما عزته أقلام الشوفينيين العرب الى ثورة أيلول من أباطيل التهم فإن قيادتها لم تسع في أية مرحلة من مراحلها، حتى في تلك المراحل العصيبة التي كان يتعرض خلالها الشعب الكردي الى عمليات فناء وإبادة لغرض إطفاء شعلة الثورة - فانها لم تعتمد قط الى إضعاف حركة التحرر العربي أو إستغلال إنشغال الجيوش العربية في جبهات القتال مع إسرائيل - وإنتهاز الفرصة وتحقيق إنتصارات سهلة على الجيش العراقي المرابط في كردستان، رغم العروض المغرية.

كان البارزاني على إدراك تام بأهمية العلاقة التاريخية والمصير المشترك لنضال الشعبين العربي والكردي وصيانة حقوق الأقليات الأخرى في العراق. ومن أجل ذلك نراه يربط مصير الحركة التحررية الكردية وثورة الشعب الكردي بمصير الحركة الديمقراطية في العراق. ولم يكن صدفة أو مناورة تكتيكية أن تؤكد شعارات الثورة هذا المفهوم. بل وأن تلتزم قرارات قيادتها باغناء هذه الشعارات والمفاهيم كأهداف يتم السعي اليها من خلال النضال، وتطويرها بحسب إرتباطها بالأوضاع السياسية المستجدة على الساحة. لاسيما بتطور المفاهيم السياسية للديمقراطية وتعميق مبادئها بحسب إتجاهات الحركة الديمقراطية العامة، وعلى ضوء التبدلات المفاجئة أو المتدرجة في موازين القوى الخارجية والتحويلات العظيمة التي حصلت في العقد الأخير من القرن العشرين. كان الشعار المركزي الذي تبنته ثورة أيلول عند قيامها «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان» وبقي هذا شعارها حتى العام ١٩٧٤ عند بدء القتال مجدداً وبعد تجربة السنوات الأربع التي عقبته إتفاقية آذار وجد من الضروري إضافة كلمة واحدة الى الشعار للإشارة الى فضح الزيف في تطبيق الحكم الذاتي فأصبح هكذا:

«الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان»

ونحن الآن وعلى ضوء التطورات السياسية التي اجتاحت العالم وزوال معظم الأنظمة الدكتاتورية، والتغيير الديمقراطي العظيم الذي يشهده سكان الكرة الأرضية، وبعد الكوارث التي حلت بالشعب الكردي، كان من الطبيعي أن يطرأ على هذا الشعار تغيير جذري. غير مخل بالوحدة العراقية، رفع الشعب الكردي بإرادته الحرة ومن خلال برلمانه المنتخب الشعار البديل:

«عراق ديمقراطي برلماني تعددي بنظام فدرالي»

وأعود الى ما بدأت به.

إنطلاقاً من قناعة البارزاني بأن الحركة التحررية الكردية لا تتعارض مطلقاً ومسيرة تحرر الشعوب العربية. لم يقبل بل ورفض رفضاً قاطعاً كل المحاولات والمقولات والتبريرات التي كانت تطلقها أبواق التعصب القومي العربي أو دعاة الإنعزال القومي الكردي. وبقي ثابتاً على موقفه المبدئي الى آخر لحظة من حياته. وهو أن نضال الكرد في العراق إنما يستهدف الحكم الفردي، والنظم الإستبدادية والرجعية اللاديمقراطية، وحرصه على ربط الحل الأمثل للقضية الكردية بتوفير المناخ الديمقراطي في العراق. أي بإقامة نظام يستند الى الإرادة الشعبية عن طريق الإنتخاب العام الحر المتساوي المباشر، بإعتباره المطمح الأخير للعراقيين بعربهم وكردهم وأقلياتهم.

لا أرى ضرورة للبحث عن تبرير لمختلف الصلات التي اقامتها ثورة أيلول بالجهات الخارجية، فمن حق أي شعب مكافح في سبيل تحرره، معرض للإبادة، أن يقيم صلات مع من يتعاطف معه، ويكون على إستعداد لتقديم العون له، حماية لنفسه ووقاية من عمليات الإبادة، هذا ما أقدم عليه الشعب الكردي في مسيرته النضالية.

إن العلاقات الخارجية في كثير من جوانبها تعتبر جزءاً من أسرار الأمن القومي، ينبغي على من أوتمن عليها المحافظة عليها، لأن إفشائها وإستخدامها في صفقات سياسية مريبة يرقى الى مرتبة الخيانة العظمى. إلا أن هذا مع الأسف الشديد لم يكن من فضائل أولئك الذين أوتمنوا عليها، وبينهم العديدون الذين تولوا مسؤوليات قيادية في فترات مختلفة أثناء ثورة أيلول.

فعلى إثر الإنشقاق وإنحياز ابراهيم احمد وجماعته الى جانب الحكومة ورفعهم السلاح بوجه الثورة بدأوا يكشفون التفاصيل عن تلك العلاقات التي أنشأوها هم مع هذا الطرف أو ذاك بإسم الثورة. لاسيما تلك العلاقة التي أقاموها هم أنفسهم مع إيران وإسرائيل.

لم يكن في نيتي التطرق الى هذه الناحية، أي الى مجهودات جماعة ابراهيم في إنشاء هذه العلاقات ورعايتها لولا تلك الحملات الظالمة التي شنتها على قيادة الثورة قبل وبعد نكسة ١٩٧٥، ولولا تلك الرسالة الإحتجاجية التي وجهها جلال الطالباني الى مؤلف كتاب «الموساد في العراق ودول الجوار» لاسيما المقدمة التي إستهلّ بها السيد جلال الطالباني رسالته الإحتجاجية، ولولا ما قام به بعض المسؤولين القياديين في ثورة أيلول بعد نكسة ١٩٧٥، تبرّعاً ونكاية بالكشف عن صلات الثورة إستجلاباً لعطف طائفة معادية لتطلعات الشعب الكردي الوطنية. وكل هذا يكشف عن مدى المستوى الذي يمكن أن تبلغه النفس المريضة والتنكر لشرف النضال. ولولا مواقف أولاء المسؤولين هذه لما فكرت في تخصيص هذا الحيز له من هذا الكتاب. وهذه هي الحقيقة أضعها أمام القاريء الكريم.

كادت صلات الثورة بالخارج، دولاً وجهات، تكون معدومة عند قيامها وزيادة في الإيضاح أقوم بعرض صلات الثورة بالشكل التالي:

مع الدول العربية

حاولت ثورة أيلول اقامة صلات مع الدول العربية ونجحت إلا أنّها لم تكن بمستوى يذكر من الأهمية وانما كادت أن تكون على الأغلب موسمية ومرهونة بالظروف. كانت هناك رسائل متبادلة بين البارزاني وعدد من رؤساء الدول العربية مثل جمال عبدالناصر والملك فيصل آل سعود، والملك حسين ابن طلال، والحبيب بورقيبة رئيس تونس. ولم يوافق أحد من هؤلاء بإستثناء عبدالناصر على قبول مندوب للثورة في بلاده. فكما ذكرت آنفاً أسندنا الى المهندس شوكت عقراوي مهمة تمثيل الثورة في القاهرة ابتداءً من العام ١٩٦١ حتى العام ١٩٦٦ الا انه طُرد من القاهرة بعد ممارسة ضغوط عراقية.

وفي عدد من المناسبات حمل الأستاذ عزيز شريف رسائل من البارزاني الى بعض رؤساء الدول العربية في العامين ١٩٦٦ و١٩٦٧ وقد مرّ ذكر ذلك.

على أن الدول العربية بصورة عامة لم تساند العراق في قمعه ثورة الشعب الكردي ولم يبدر منها ما ينم عن عداًء بإستثناء قيام النظام السوري بإرسال لواء اليرموك بقيادة اللواء فهد الشاعر للمساهمة في قتال ١٩٦٣ وقد نوهنا بذلك فيما سبق. لكنّ ولأشهر قليلة خلال فترة الإنقلابين البعثيين والتعاون الوثيق بين النظامين المصري والعراقي أرسلت قطعات من الجيش المصري في ١٩٦٥ للمرابطة في بغداد فقط وبأمر صريح من عبدالناصر بأن لا تشارك في قتال الكرد.

وفي العام ١٩٦٦ نشأت صلات طيبة مع الملك حسين وقد زاره إدريس بضع مرات. كما اجتمع به البارزاني مرة واحدة وفي العام نفسه بعث العاهل الاردني بمساعدة رمزية ردّ عليها البارزاني بهدية رمزية هي الأخرى على سبيل المجاملة. وقيمت الصلات المستمرة بالعاهل الاردني حتى العام ١٩٧٥ وفي ١٩٧٢ أرسل الملك الى البارزاني معتمده (مريود التل). إلاّ أنّه ادار ظهوره للثورة بعد النكسة وانقطعت العلاقة.

كان الملك فيصل آل سعود يكاتب البارزاني مظهراً موقفاً ايجابياً من الشعب الكردي. كان يردد عندما يأتيه مندوب من الثورة "ان للشعب الكردي حقاً على الاسلام ولايجوز أن يظلم" مشيراً الى السلطان صلاح الدين الأيوبي. وفي العام ١٩٧٤ بعث بمساعدة مالية للاجئين الكرد الذين هربوا الى إيران تعويضاً للدمار الذي احدثه القصف بأماكن سكناهم.

وفي العام ١٩٧٣ عيّن عزيز الشيخ رضا ممثلاً للثورة في بيروت وأشرف على العلاقات في الساحة العربية وعمل جلال الطالباني بمثابة مشاور له، وأنيط بفؤاد معصوم تمثيل الثورة في مصر^(٣).

لقد حرص البارزاني على تعزيز اواصر الأخوة العربية الكردية. فلم يفسح أي مجال للقيام باي عمل ضار أو إجراء سيء ضد العرب العراقيين منهم وغير العراقيين في الخارج رغم استهتار النظام العراقي بالقيم الأخلاقية في تعامله مع سواد الشعب الكردي وقد بقيت الثورة تحجم عن الرد بالمثل الى الأخير. وتحاشت قصف أي منطقة من المناطق المأهولة بالعرب المدنيين ولم يتح البارزاني للحكومات العراقية المتعاقبة أية فرصة أو يعطها أي سبب للإدعاء بأن القتال الناشب إنما هو بين العرب والكرد بل كان

٣- للتفاصيل حول وجود نشاطهم راجع الرسائل المثبتة في الملحق رقم (٥٥) قسم الملاحق.

يردد دوماً بأن قتالنا ليس ضد الشعب العربي بل هو قتال ضد نظام شمل ظلمه الكرد والعرب على حد سواء.

على أن الصلات الرئيسة بعد نكسة ١٩٧٥ كانت مع سورية وليبيا.

سافرت الى سورية لأول مرة في عام ١٩٧٦ وحظينا في حينه بلقاءات وأقمنا صلات ممتازة. في ذلك الحين كان جلال الطالباني في سورية يحظى بمساندة وإهتمام لدى قسم من المسؤولين السوريين وقد حاول كثيراً هو وأعضاء في التجمع الوطني وضع العراقيل أمام مجهوداتنا هذه ومع أن محاولاتنا باءت بالفشل إلا أنهم حالوا دون الإرتقاء بصلاتنا الى المستوى الذي كنا نطمح اليه.

وقصدت سورية ثانية في العام ١٩٨١ والتقيت الرئيس حافظ الأسد وشرحت له بالتفصيل أوضاعنا السالفة وعلاقتنا مع الشعب العربي وإختيارنا الاستراتيجي المحافظة على الأخوة العربية الكردية. وناشدته بأن يبقى بابه مفتوحاً لنا. وبقيت علاقاتنا بسورية صميمة حتى هذه الساعة. كما بقيت صلتني بالرئيس الراحل حافظ الأسد وثيقة حتى النهاية.

ثم تكررت زياراتي الى سورية وكنت استقبل بعين الحفاوة والقي من الرعاية ما يقصر عن وصفه لساني وقد ظلت علاقاتنا تنمو وتتوثق بإطراد ولم يعتورها وهن حتى ساعة كتابة هذه السطور.

ونحن على اصفى واطيب العلاقات الآن مع الرئيس الدكتور بشار الأسد.

كانت صلات البارتي بالمنظمات الفلسطينية لاسيما مع فتح وثيقة. وليس في إمكاني أن أغفل عن تسجيل شكري للسيد ياسر عرفات للمعاونة الثمينة التي لقيتها منه عندما تعرضت لمحاولة الإغتيال في ١٩٧٩ في قيبينا إذ كنت آنذاك بحاجة الى المساعدة. فضلاً عن تلك المساندة التي تلقيناها من ممثله في طهران السيد هاني الحسن في الأيام الأولى من الثورة الإسلامية.

بدأت علاقتنا بليبيا في عام ١٩٨٢، في المرة الأولى ذهب وفدنا برئاسة الأخ إدريس الى طرابلس وأجرى إتصالات جيدة مع الرئيس القذافي شخصياً. وأظهر الزعيم الليبي أكثر مما املنا منه من تجاوب وتفهم للقضية الكردية وخص إدريس باللتفات

وموَدَّة متميِّزَيْن. وساعد الثورة بكميات جيدة من الأسلحة تم نقلها عبر إيران إلا أن (مهدي هاشمي^(٤)) صادرها وحال دون وصولها الى كردستان. حدثني إدريس قال اني كنت اتحدث مع عبدالسلام جلود نائب أمين عام المؤتمر الشعبي العام للجماهيرية الليبية مرة عن ثورة أيلول وعلاقتها فعلق بقوله "اننا لانواجه باي لوم الى الاكراد على القيام بشورتهم لكن عار علينا كبير نحن العرب أن نقوم بتقتيل اخواننا الكرد لئلا نرغمهم على أن يتصرفوا ويطلبوا العون والحماية من الغير."

بلغت زيارتي لليبيا أربعاً لم يفتني لقاء للقذافي خلالها قط. وكان يؤكد دوماً تسليمه بأحقية طلب الكرد في تقرير المصير مطلقاً ومن دون قيد وشرط. معلناً تأييده لهذا المبدأ في كل المناسبات. والخلاصة أن علاقة الصداقة التي ربطت بيننا وبين ليبيا قائمة مزدهرة وخصوصاً علاقتنا الشخصية بالعقيد القذافي. وقد تواصلت بعد العام ١٩٩١ وانتقلت الى مرحلة جديدة كما عادت علاقتنا مع السعودية والأردن ومصر الى مجراها الأول بشكل ما أو بغيره. والمؤمل بمرور الزمن أن تتعمق هذه العلاقات لمصلحة الشعبين الكردي والعربي.

مع إيران

وضعت ثورتنا في العراق الشاه أمام الأمر الواقع بعد أن افلحت في تحرير مناطق كثيرة وإبقائها تحت سيطرتها دون مداخلة. بحيث أصبحت الحدود الدولية بين العراق وإيران ابتداءً من خانقين جنوباً وإمتداداً الى مثلث (دالانپر) الحدودي شمالاً - تحت سيطرة الجيشين.

في أواخر العام ١٩٦٢ ولأول مرة بعثت الثورة بمندوب يمثلها في طهران بشخص (شمس الدين المفتي) كما جاء ممثل الحكومة الإيرانية بشخص موظف من موظفي دائرة الأمن الإيراني (الساقاك) مع جهاز إرسال وإستقبال لاسلكي. على أية حال لم يكن الشاه يرغب في أن تكون علاقات حكومته مع البارزاني شخصياً وقد اتفقت هذه الرغبة مع رغبة إبراهيم أحمد أيضاً. لذلك حصل تجاوب تلقائي سريع بين الطرفين وتوثقت العلاقة بينهما. على أن البارزاني كان قد احيط علماً بهذه الصلة من قبل المكتب السياسي بشكل ما كما ذكرت. لكن كانت هناك أمور خاصة جداً بين بعض

٤- كان في حينه أحد رؤوس النظام. أعدم فيما بعد بتهمة التآمر على الجمهورية الإسلامية.

أعضاء المكتب وبين الجانب الإيراني خفيت حتى على القسم الآخر من أعضائه، وخفيت عن البارزاني بطبيعة الحال أيضاً.

واقترنت العلاقات في بداية الأمر على الإهتمام بأمر إنسانية صرفة كمعالجة الجرحى وتقديم الادوية والاسعافات الأولية وما إليها ثم تطورت بعدئذ الى تقديم مساعدات محدودة للجيش الثوري. وفي عين الوقت كان نظام الشاه في العام ١٩٦٣ يساعد نظام البعث ضد الثورة.

كان الشاه يرمي الى غرضين من مساعدة الثورة. أولهما لأنها ضد نظام قاسم الذي كرهه الشاه وتطيّر منه. والثاني لسدّ سبيل النضال في وجه الشعب الكردي في إيران. وعلى هذا الأساس راح المكتب السياسي يمارس ضغوطاً على الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني للكفّ عن القيام بأعمال ثورية ضد الشاه^(٥).

كنا قد نوهنا سابقاً بأنّ ضابط الارتباط المسؤول الذي أرسلته طهران إذ ذاك هو العقيد عيسى بيژمان ومع أنّ أصله من كرد (سنه) فأنا ما وجدت شخصاً بلغ مستوى حقه على الشعب الكردي ما بلغه هذا الضابط. ففي إنشقاق العام ١٩٦٤ سجّل للشاه عن طريق بيژمان موقفٌ خاصّ في تشجيع الانفصال أو الإنشقاق المؤسف الذي وقع في صفوف الحزب الى الحدّ الذي دفع إبراهيم أحمد الى مواجهة عدائية صريحة للبارزاني.

وبعدها، وعندما وضح للشاه أنّ الأغلبية الساحقة من البيشمركة هي الى جانب البارزاني ورأى بعينه هزيمة جماعة إبراهيم ولجؤهم الى همدان إثر ذلك. تحول فجأة وحاول كثيراً إقامة صلواتٍ مع البارزاني. ولهذا الغرض بعث أكثر من مرة بالجنرال (منصور پور) وهو من أصل كردي الى البارزاني مندوباً له. وقد تحققت الصلة. وبقي (شمس الدين المفتي) ممثلاً للثورة في طهران. وكان ممثل الحكومة الإيرانية عند الثورة العقيد (علي مدرسي) وهو أيضاً من أصل كردي. هؤلاء كلهم ضباط من الجيش الإيراني وهم يختلفون تمام الاختلاف عن موقف بيژمان وقد مرّ ذكره.

ورغم إطراد نمو العلاقة بين الثورة والحكومة الإيرانية فقد بقي البارزاني على حذر شديد من إيران لاسيّما من الشاه الذي كان يؤكد بأنه عدوٌّ أصيل لأمني الشعب الكردي. وكان يصفه بالحية الرقطاء ذات السم القاتل التي تنتهز فرصتها لتلدغ. ثم

٥- رسائل لأحمد توفيق. أنظر الملحق رقم (٥٤) قسم الملاحق.

يعقب بقوله: إلا أننا سننتهز الفرصة ونفيد منها في يومنا هذا على أية حال، مع الحرص على إبقاء مسافة كافية بيننا.

قابل البارزاني الشاه عدة مرات في طهران كما كانت تتردد اليه وفود الثورة هناك وقد ذهبت لمقابلته مع الدكتور محمود في يوم ١٩ أيار ١٩٧٤، وكان كل ما تخلف لدي من انطباع عنه سلبياً ولم أشعر بأي ميل له. وفي حينه أنهيتُ برأيي هذا للدكتور محمود بقولي أن شخصيته لم تبهرني ولم يخلف عندي انطباعاً جيداً وانه لا يمتاز بشخصية الحاكم الآسرة.

اقنع البارزاني نفسه بأن الشاه لا يستطيع أن ينقلب عليه عندما أصبحت الولايات المتحدة طرفاً.

وإستشاط الشاه غضباً عندما سجّل التاريخ إنتصاراً للبارزاني عليه وأحبط خططه بقيامه بعقد إتفاقية آذار ١٩٧٠ خلافاً لرغبته وفوجيء بالذي عدّه تحدياً سافراً له. أمر لم يكن مستعداً له قطّ ففقد توازنه وأضرها في نفسه لينتقم بعقد إتفاقية الجزائر. وقد كشف عما كان يعتمل في قلبه بصراحة أثناء مواجهته الوالد كما مرّ ذكره.

ولأذكر هنا أن النزوح الجماعي وخروج الأعداد الهائلة من المدن والحواضر الكردية وجوئها الى إيران كان من آثاره المدمّرة أن راجت فكرة عامة إستهوت عدداً من القياديين أيضاً بأنّ ذلك سيؤول الى ما آلت إليه عملية نزوح الأعداد الهائلة من سكان بنغلاديش الى الهند في العام ١٩٧١. تلك القضية مازالت طرية في الأذهان وهي قيام الدولة الهندية بإعادتهم الى بلادهم وخلق دولة لهم ذات سيادة. فعلى غرار ذلك سيقوم الجيش الإيراني بدعم أمريكي بنفس العملية أي بإعادة اللاجئين الكرد الى مواطنهم ويؤدي هذا الى صدام مسلح بين الجيشين العراقي والإيراني الذي سيتحمّل عن الپيشمرگه عبء القتال كلّه وستقف قوات الثورة على التل.

سادت هذه الفكرة الصببانية أو ساطنا مع الأسف الشديد وكان لها تأثيرها السيء جداً على معنويات الپيشمرگه وروحهم القتالية المأثورة، وتلك واحدة من أسباب الكارثة.

ولجأت الحكومتان العراقية والإيرانية بعد النكسة وعند تطبيق بروتوكولات إتفاقية الجزائر الى التعاون في عملية تفتيت البنية التحتية للنشاط السياسي والعسكري

الكرديين الممثلين في الحزب الديمقراطي الكردستاني بغية القضاء المبرم على النضال القومي. فأغضت عمداً عن التشرذم في قطاعات معينة بتشكيلها أحزاباً وتجمعات سياسية أخرى، ولم تلاحقها بل أفسحت لها سبيل العمل. وبمقابل ذلك ركزت أجهزة أمنها على مطاردة عناصر البارتي بغية القضاء عليه حتى لا تقوم له قائمة. وتسامحت بشكل خاص في قيام تنظيم الكومله في الإتحاد الوطني وأفسحت له للعمل بحرية وقد كان واجبه الرئيس أن يقوم نيابة عن أجهزة الأمن بمهاجمة كوادر البارتي وتنظيماته فارتكب جرائم إغتيال وأوقع قتولاً عديدة في صفوفه. ولم يبقَ حزبٌ أو مجموعة وطنية في كردستان إلا وتعرض لحرب الكومله المشين. وفسحت الحكومة العراقية لهذا التنظيم بحرية الحركة والتنظيم وحظي بدعم لوجستي في كثير من الأحيان وظل متمتعاً بهذه الحرية.

الى أن عقد الإتحاد الوطني وهو أبرز تشكيلة مستحدثة حلفه مع الحرس الثوري الإيراني (الپاسداران) في العام ١٩٨٦، قررت الحكومة العراقية التخلّص منهم وطردهم وأتمت ذلك خلال أسبوع بتشتيت شملهم وتصفيتهم تصفية تامة على النحو المعروف وأرغمت فلولاً لهم على اللجوء الى إيران.

مع تركيا

لم يسجل تاريخ الثورة مشكلة ذات خطورة مع الحكومة التركية كما لم ترتفع علاقاتنا في الوقت عينه الى مستوى وثيق. كان النظام التركي يريد أن يبعد نفسه ما وسعه ذلك عن المشاكل إلا أنه قام في العام ١٩٦٣ بالتعاون الجوي مع النظام البعثي. وخلاف ذلك لم يكن هناك ما يمكن تسميته بالعداء أو بالصدقة. ومع أن الحدود الدولية بين العراق وتركيا ابتداءً من زاخو غرباً حتى منطقة سيدكان ظلت بيد الجيش الثوري الكردي إعتباراً من العام ١٩٦٢، إلا أننا لم نستخدم هذا الإمتياز ضد الحكومة التركية. وهي من جانبها لم تحاول إيجاد أية صلة بالثورة الكردية إلا أنها لم تتعمد غدرًا بالثورة. وكان البارزاني في العام ١٩٦٩ قد بعث بمذكرة الى معظم رؤساء الدول في العالم ومن بينهم الرئيس التركي (جودت سوناي) فبقي الوحيد بين سائر الرؤساء الآخرين مهملًا المذكرة ولم يردّ عليها. إلا أن الصلة ابتدأت فعلاً بعد العام ١٩٩١.

مع الدول الشرقية

على العموم بقيت صلاتنا جيدة مع كلّ الدول الإشتراكية الدائرة في فلك الإتحاد السوفيياتي وموسكو كانت المفتاح الذي يفتح لنا أبواب تلك الدول. كانت صلات الشعب الكردي مع الروس قديمة تعود الى عهد الشيخ عبدالسلام الثاني البارزاني فقد توجه الشيخ في العام ١٩١٣ الى تفليس وقابل هناك الغراندوق ممثل القيصير بمعية إسماعيل آغا شكاك والبطريك مار شمعون بنيامين وانترانيك الأرمني. ومما تم الإتفاق عليه تشكيل دولة في كردستان روسيا وأرمينيا ذات طابع فدرالي. ووعد القيصير بحماية تلك الدولة والمساعدة على تشكيلها. إلا أنّ الاحداث جرت بعكس ما كان متوقعا وحالت دون تحقيق هذا الحلم. فقد أستشهد الشيخ عبدالسلام وقامت الحرب العالمية الأولى وحصلت المذابح بالارمن، وقُتل مار شمعون بيد سمكو شكاك. فأدّى ذلك الى موت المشروع الروسي.

واتصل الشيخ محمود الحفيد بالسوفييت، برسالة الى (لينين) مفجر ثورة أكتوبر طالباً العون. كما بقي في الإتحاد السوفيياتي خمسمائة من المقاتلين البارزانيين لمدة إثني عشر عاماً. وهؤلاء هم الذين قادهم البارزاني اليه بعد سقوط جمهورية كردستان في مهاباد. الخلاصة كانت هناك خلفية وأرضية تاريخية لإقامة صلات وثيقة مع موسكو. ومما لا يمكن نكرانه أنّ السوفييت مدّوا يد العون للثورة في اوقات مختلفة إلا أنّ الكرملين لم يفرط قطّ بمصلحة له من أجل مصلحة الشعب الكردي.

في العام ١٩٦٣ انبرى الإتحاد السوفيياتي عملياً ودولياً للدفاع عن الشعب الكردي أثناء تعرضه للإبادة الجماعية من قبل نظام البعث. فأوعز في يوم ٣ تموز ١٩٦٣ لممثل منغوليا في الأمم المتحدة بتقديم مذكرة طلب فيها بحث قضية الشعب الكردي في العراق. إلاّ أنّه ما لبث أن سحبها بإيعاز من موسكو ايضاً بعد ضغوط مارستها عليها الدول العربية.

وفي التاسع من تموز ١٩٦٣ وجّه (گروميكو) وزير خارجية الإتحاد السوفيياتي إنذاراً الى كل من العراق وإيران وتركيا وسورية مصرحاً بأن الإتحاد السوفييتي لن يقبل ولن يقف مكتوف اليدين ازاء عمليات الابادة الجماعية التي يمارسها النظام العراقي في حربه.

وفي الحادي عشر من الشهر نفسه تقدم المندوب السوفيياتي للأمم المتحدة بإقتراح

لمجلس الأمن لإدانة النظام العراقي بالجرائم التي يرتكبها ضد الشعب الكردي. وقد رفض هذا الاقتراح وقيل ان بريطانيا كانت صاحبة الكلمة الفاصلة والدور الرئيس في رفضه. واتخذت الصحافة ووسائل الإعلام السوفياتية بصورة عامة موقف عطف ومساندة للثورة الكردية بعد العام ١٩٦٣. وقد بدأت المساعدات المادية من الإتحاد السوفياتي ترد الثورة بشكل متواصل منذ العام ١٩٦١ حتى العام ١٩٧٢، وهي وان كانت قليلة الحجم إلا أنها كانت في السنين الأولى تسدّ فراغاً كبيراً وتحلّ مشاكل عديدة. وقد بدأت بمنحة بحوالي ربع مليون دولار. ثم زيدت لتبلغ مليون دولار في العام ١٩٧٢، وبقيت صلة القيادة السوفياتية بالبارزاني حتى هذا العام في غاية من الحرارة والثقة. وكان لبريماكوف الفضل الكبير في إدامة هذه العلاقات وتنميتها. إلا أن الفتنور شاع في تلك العلاقة بعد ١٩٧٢ عندما تمّ التوقيع على معاهدة الصداقة والتعاون بين النظام العراقي وبين موسكو. وبمناسبة ضغوط كوسينج على الپارتي للدخول في الجبهة التي يكون فيها حزب البعث القائد، وعلى اثر رفض الپارتي ذلك وشيوع أنباء المداخلة الأمريكية في الثورة. إذ كان جهاز الإستخبارات السوفيتي KGB على علم تام بتفاصيل تلك المداخلة. تحوّل الفتنور التدريجي الى برود ثم الى قطيعة. وكان إعتراض الإتحاد السوفيتي على علاقة الثورة مع أمريكا فقط وليس مع الدول الأخرى.

كان للإتحاد السوفياتي كأى دولة أخرى، مصالحه الخاصة وسياسته التي تدعم تلك المصالح. وهي تتقدم على المباديء. وكثيراً ما وجدناها تتناقض تمام التناقض مع ما تذيعه أديباته ووسائل إعلامه حول التمسك بالمباديء الخلقية في التعامل السياسي وفي المواقف الشريفة حيال قضايا الشعوب المصيرية وإلتزامها جانبيها. فالمصالح تأتي قبل المباديء. وموطن العجب في هذا أن كثيراً من أبناء أمّتنا دأبوا على الترويج لمجهودات الإتحاد السوفياتي وتضحياته في الدفاع عن حقوق الشعوب المستضعفة بما لم تقم بمثله أو ترتفع الى مستواه الدعاية السوفياتية السائرة في هذا الإتجاه. وفي الوقت الذي لم تكن موسكو مستعدةً للتضحية بأقل من القليل من مصالحها لأجل الشعب الكردي. فالقرى التي مسحت من الأرض. كانت بفعل قنابل الطائرات والمدافع السوفيتية التي أرسلوها الى العراق. والنساء والأطفال كانوا ضحايا القصف الجوي العشوائي من طائرات سوفيتية متطورة.

بعد إنهيار الإتحاد السوفييتي لم يظهر للنظام الجديد في روسيا موقف واضح معلوم بخصوص حق تقرير المصير وبالنسبة للشعب الكردي بل كانت هناك مواقف تكاد تكون سلبية. أما بالنسبة للعلاقة مع الصين، فقد بقيت الحركة التحررية الكردية خارج دائرة إهتمامها، وربما يعود السبب الى إنشغالها بمشاكلها الداخلية الخاصة بالقوميات المطالبة بحقوقها، مما كان يدفعها الى إتخاذ مواقف عدائية صريحة ضد الحركات القومية المطالبة بتقرير مصيرها كلما طرحت هذه القضايا في المحافل الدولية. وقد يعود موقفها السلبي إزاء القومية الكردية بشكل خاص الى صراعها الأيديولوجي مع الإتحاد السوفييتي وإعتبارها البارزاني والحركة الكردية حليفاً له.

مع الغرب عموماً

بذلت ثورة أيلول الكبرى منذ البداية شتى المحاولات لإيصال صوتها الى أوروبا الغربية والقارة الأمريكية لغرض التعريف بها. وحريُّ بي هنا الإشادة بمواقف الطلبة الكرد في الخارج وعددهم قليلٌ نسبياً وقتذاك إلا أنَّهم كانوا فعّالين جداً ونشطين في إذاعة أنباء الثورة وتجنيد الاقلام الحرّة للكتابة عنها وإنشاء صلاتٍ جيدة مع أحزاب سياسية عديدة من أقصى اليمين الى أقصى اليسار. وجدناها وقد إتفقت كلمتها رغم تبين أيديولوجياتها على الدفاع عن القضية الكردية وانبثقت لجان من هؤلاء الطلبة اهتمت بجمع الإعانات الإنسانية للثورة كالادوية والاعطية والشياح إما عن طريق الأحزاب نفسها أو عن طريق جمعية الصليب الأحمر الدولية. لكن الدول لم تكن تتجاوب مع الثورة رعايةً لمصالحها الخاصة وعلاقاتها السياسية. وان كان بعضها يقدم مساعدات إنسانية لكن بطريق غير مباشر. كان العطف على الشعب الكردي يتم في غرفٍ مغلقة حيث لا أذنٌ تسترقُ السمع ولا شيء يبدو في العلن. ولم تنقطع إتصالات الثورة بتلك الدول. وكان هناك تجاوبٌ متفاوت. مثال ذلك: الدول الاسكندنافية (السويد- النرويج- الدانمارك- فنلندا) فهذه الدول لم تحاول إخفاء تعاطفها لكن بأثار محدودة للغاية. لا كمستشار النمسا (كرايسكي) الذي كان يجهرُ بصدافته وتعاطفه مع الشعب الكردي. ولا مثل فرانز جوزف شتراوس زعيم الحزب الإجتماعي المسيحي في بافاريا (ألمانيا) وعدد آخر من أمثالهم.

في بعض الاوقات كانت هناك صلاتٌ مجاملةً مع الحكومة البريطانية إلا أنّها لم تقدم على عمل شيءٍ إيجابيٍّ للثورة. لكن تحققت صلةٌ مرّةً عن طريق زيد أحمد عثمان المحامي ومرّةً بوساطة محمود بابان المحامي. وكنا أردنا في السابق حكاية إتصال اللواء غازي الداغستاني وجوليان إيوري بالثورة. إلا أنّ الولايات المتحدة كانت دوماً تتحاشى الإستجابة بل لم تكن تردُّ على التحيّة بالتحية. ودام الوضع هكذا لينقلب فجأةً في العام ١٩٧٢.

وها هنا لا أرى لي سبيلاً غير عرض الأمور بدقائقها وتفصيلها.

نقول استمرت مساعي الثورة دون إنقطاع في إيجاد نوعٍ من الصلة مع الإدارة الأمريكية وبدروبٍ ومسالكٍ مختلفةٍ منها قيام الشيخ بابا علي الشيخ محمود نيابة عن البارزاني بالإتصال بالسفير الأمريكي ببغداد عدة مرات إلا أنّ هذه المساعي لم تأتِ بطائل. ثم حاول البارزاني ذلك عن طريق السيد عبدالله ابن الشيخ عبدالقادر النهري الكيلاني. وكذلك بوساطة الشيخ عبيدالله كمال زاده زيني للإتصال بالسفارة الأمريكية في طهران حاملاً معه رسائل من البارزاني ولم تسفر هذه المحاولات ايضاً عن نتيجة وبقيت الرسائل دون جواب.

في عام ١٩٦٥ قصدتُ السفارة الأمريكية في طهران بصحبة ممثلنا شمس الدين المفتي. وقابلنا السيد (إيلسد) السكرتير الأول في السفارة وسلمناه رسالة البارزاني مع توصية شفوية فدوّنوها وقال "اني سأبلغ مرجعنا في واشنطن بها وسأرسل الرسالة ايضاً وسأبلغكم بما يردني من جواب عنهما". وبعد مرور عدة أيام سلّمنا الجواب التالي:

"ان الحكومة الأمريكية لا تحبذ قتالاً في كردستان وليس في إمكاننا التدخل لأن النزاع مسألة داخلية. وقد بعثنا مساعدات إنسانية عن طريق منظمة (Care) ويضمنها حصة للكرد. اننا نتمنى كل الخير والسلام لشعبكم واملنا أن يوضع حد لهذا القتال". وهذا كل ما ظفرنا به حتى ذلك التاريخ.

كان البارزاني وقيادة الثورة يعلقان الاهميّة الكبرى على إسترعاء إهتمام الإدارة الأمريكية بالقضية الكردية. والمنطق في هذا هو أن يوسع هذه الدولة العظيمة النفوذ والموارد أن تبذل بتعاونها مصائر الثورة حقاً لاسيما بواقع علاقتها الوثيقة مع كلٍّ من

تركيا وإيران. في حين أنّ التعاون مع الإتحاد السوفييتي سيثير مخاوف هاتين الدولتين فتقفا من الثورة الكردية موقفاً عدائياً صريحاً. كما أنّ صلة الإدارة الأمريكية بالدول العربية كانت اوثق بكثير من صلات الإتحاد السوفييتي بها.

الأ أنّ الإدارة الأمريكية بقيت تبعد نفسها عن الثورة ولا تتجاوب معها حتى حلّ العام ١٩٧٢ في أعقاب زيارة نيكسون لموسكو ثم زيارته طهران. وهنا طلب الشاه من الرئيس الأمريكي أن تقيم حكومته نوعاً من الصلة بالكرد وبالشكل الذي رسمه هو وان تكون تلك الصلة بنظارة وضبط إيران، لأن الشاه كان يعلم بأن دخول أمريكا بالشكل الذي اراده سيكفل له التحكم بمصائر الثورة وبالبارزاني بالذات.

وفي ٢٢ حزيران ١٩٧٢ حمل الجنرال منصور پور الى البارزاني رسالة من الشاه. جاء فيها بأن الرئيس الأمريكي وافق على مساعدة الثورة. وقد بعث (جون كونايلي) للتأكيد على ذلك وان الإدارة تطلب من البارزاني إرسال وفد عالي المستوى لدراسة الامكانيات وتحديد آفاق الصلة والمساندة. وفي ٢٦ حزيران شخص الدكتور محمود عثمان وإدريس البارزاني موفدين. واستقبلهما الشاه مظهراً كل استبشار بالنتيجة موضعاً أنّ ذلك جرى بناءً على طلبه وهذا هو الواقع. واستأنف الموفدان رحلتهم الى واشنطن وعادا في ١٧ من تموز الى حاجي عمران.

كان المقرر أنّ يقابلا كيسنجر وزير الخارجية إلاّ أنّه كان في الخارج فاجتمعوا بدل ذلك بريچارد هيلمز مدير المخابرات الأمريكية CIA وحضر الاجتماع الكولونيل كيندي ممثلاً عن مجلس الأمن القومي. قال هيلمز نيابة عن كيسنجر "ان هذه الصلة كانت بطلب من شاه إيران ومن الواجب المحافظة على هذا السرّ. والشرط هو السريّة التامة. وستقوم الإدارة الأمريكية بمساعدتكم بالسلاح والمال وان الإدارة قد رصدت لهذا ستة عشر مليون دولار مبدئياً على أن تكون السفارة الأمريكية في طهران حلقة الوصل."

وبوشر فعلاً بالتنفيذ في نهاية العام ١٩٧٢ وأرسلت الأسلحة والمبالغ. وتسلمنا نقداً ستة ملايين دولار وارصدت البقية لأثمان الأسلحة. في الواقع لاندرى كم من مبلغ الملايين العشرة قد صرف لشراء السلاح.

لم نكن في ذلك الحين على معرفة تامة بنوع العلاقة التي تربط الإدارة بالكونغرس وماهي درجة سيطرة المجلس على أعمال الإدارة والى أي حدّ تمتد سلطة الرئيس الأمريكي

وقد تبين فيما بعد أن التشديد على وجوب السرية والكتمان، يعود الى أن الإدارة اتخذت قراراً تاكتيكياً دون علم الكونغرس الذي ينص القانون على وجوب معرفته بالمساعدات الخارجية ووجوب إصدار قانون بها. ولا ندري أكانت هذه المساعدة التاكتيكية بناءً على طلب الشاه الشخصي أو لغاية معينة عند إدارة الرئيس الأمريكي. مع هذا فلم يكن يسمو أبعد خيالنا الى أن تتآمر السياسة الأمريكية على مصائر هذا الشعب المظلوم والمكافح أو أن تمهد السبيل لغيرها لإنجاز عملية الغدر وبالشكل الذي تم. حينما اغمد الشاه خنجره في ظهر الشعب الكردي يوم ٦ آذار ١٩٧٥ أدارت الإدارة الأمريكية ظهرها الى الشعب الكردي وجعلت في آذانها وقراً. والمجرم الأكبر في هذه المأساة هو (هنري كيسنجر) وهو السبب لأنه كان المدبر لكل شيء وفي غفلة من الكونغرس ومن دون إطلاعه حتى يكون حرراً في وقف التعاون متى شاء. كان رئيس الجمهورية جيرالد فورد وقتذاك رئيساً ضعيفاً وكان يوصف به (البدل الضائع) وهنري كيسنجر البراغماتي كان يهيمن هيمنة تامة على السياسة الخارجية الأمريكية.

عندما قصدنا واشنطن مع جلال الطالباني في عام ١٩٩٣ طلب كيسنجر رؤيتنا فرفضت لقياه وقلت معقباً انه عدوي الأكبر ولا حظ له في لقائي، إلا أن (جلالاً) زاره، وكان محقاً في تلبية دعوته لأنه لولا كيسنجر لما كان جلال يرى نفسه في وضعه الحالي.

بل في العام ١٩٩٢ استقبلنا الجنرال سكوكرافت مستشار الأمن القومي لإدارة جورج بوش. فسألنا ما الذي تطلبون؟ أجبتة "مطلبنا الوحيد أن لا يتكرر غدركم الذي أصابنا في العام ١٩٧٥". وربما كان في العام ١٩٩١ نوع من يقظة ضمير عند الولايات المتحدة وبريطانيا بخلق المنطقة الآمنة وبسط الحماية على أجواء كردستان. على أنه ينم عن تحول كبير في سياسة الحكومتين إزاء الشعب الكردي. لانكر أن الفضل الكبير فيه يعود الى ضغط الرأي العام في البلدين الذي إستيقظ ضميره إثر أنباء الهجرة الجماعية القسرية لرهاة مليوني إنسان من الكرد هرباً من قوات بغداد المهاجمة.

أما حول العلاقة مع إسرائيل

فعندما قامت ثورة أيلول في كردستان في الحادي عشر منه، ١٩٦١، لم تكن إسرائيل غافلة عن قيمتها الاستراتيجية بالنسبة اليهم ووجدوا فيها فرصة قلماً يوجد

الزمان بها فبادروا يتصلون بقيادة الثورة وعرضوا معاونة محدودة.

كان من مصلحة إسرائيل إشغال الجيش العراقي أو معظمه وإبقاؤه مسمراً في قتال مع الكرد، للحيلولة دون إرساله الى خطوط المواجهة في حالة حرب مع الدول العربية. وقد لوحظ خلال ذلك أن العراق لم يقيم بأي عمل عسكري جدي في الجبهة ضد إسرائيل رغم وقوع تلك الإشتباكات في فترات إيقاف القتال في كردستان.

وقرار إقامة العلاقة مع إسرائيل كان قراراً جماعياً لقيادة الثورة، وأولى صلات إسرائيل جرت بالمكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في حزيران ١٩٦٣ بلقاء سرّي بين السيدين جلال الطالباني وشمعون بيرس في باريس بتوسط الأمير كامران بدرخان. وعلى اثر ذلك اللقاء سافر الى إسرائيل وفد برئاسة ابراهيم احمد وعضوية عمر مصطفى دبابه وسيد عزيز شميزني عن طريق إيران، التي فتحت الطريق لممر مساعدات محدودة من إسرائيل الى الثورة عبر أراضيها.

ثم وبعد هروب ابراهيم أحمد ورهطه الى إيران، ثم الى بغداد، عاودت إسرائيل بوساطة ايران الإتصال بقيادة الثورة. وفي شهر أيار ١٩٦٥ وصل الى كردستان (ديفيد كمحي) ممثلاً للحكومة الإسرائيلية وبدأ ينسق مع الثورة. فبدأت تصل مساعدات عسكرية وفنية لكن بشكل محدود، كان بوسعهم أن يزيدوا فيها كثيراً فلم يفعلوا، وتقصدوا أن تبقى بنطاق ضيق بغية إدامة القتال في كردستان دون حسم وليبقى الجيش العراقي مسمراً في جبال كردستان بعيداً عن ساحات القتال في فلسطين. كان هذا قصدهم وهو عين قصد الشاه. إذ ما كان يسمح من جهته بمضاعفة المساعدة حتى لو أراد الإسرائيليون زيادتها، لاسيما في تلك الظروف العصيبة التي كان يجتازها الجيش مشمرکه وفي خلال فترات معينة عندما يشتد زخم القتال. وكثيراً ما تقاطعت الأهداف. كان إهتمام الثورة منصباً الى تأمين الضرورات من الوسائل لتأمين سلامة خط الدفاع عن الشعب الكردي أمام هجمات الجيش العراقي المتكررة والمتواصلة، والأهم من هذا هو إعتقاد البارزاني بأن نفوذ إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية كان قادراً على تأمين التأييد الأمريكي للثورة الكردية، بعد أن أدركه يأس تام من تدخل الإتحاد السوفييتي لصالح الثورة أو قدرته على عمل شيء لها يتسم بالجدية. لكن الواقع هو أن إسرائيل وشاه إيران كانا متفقين على سياسة واحدة إزاء الثورة.

وهي إستمرار القتال فحسب دون الخروج بنتيجة حاسمة لأي طرف نصراً كان أم هزيمة، وهكذا بقيت المساعدة الإسرائيلية للثورة محدودة في سائر الميادين.

من جهة أخرى التزمت قيادة الثورة بخط ثابت وسياسة واضحة قاطعة وهي أن لا يتحول القتال في المناسبات الحادة الى ما يشبه مواجهة عنصرية، أي الى قتال بين الكرد والعرب.

وكتب عدد من الضباط الإسرائيليين الذين وفدوا الى مناطق الثورة عن تجاربهم فيها، ومن ذلك كتاب أصدره قبل ثلاث سنين أو نحوها (شلومو نكديمون) تطرق فيه الى معركة هَندرين وأخواتها من المعارك الفاصلة التي خاضها الكرد وحققوا إنتصاراتهم الرائعة، تحدّث عنها وكأنها جرت بتخطيط وقيادة ضباط إسرائيليين. وهو زعم باطل وان ما ذكره هذا الشخص لم يكن إلا من وحي خيال وإختلاق محض. لم يكن ثمّ إسرائيلي واحد لا في معركة هَندرين ولا في غيرها من المعارك. ولما ذكره في هذا الصدد أشباه عديدة من الإدعاءات الفارغة.

هناك العدد الكبير من المقاتلين الذين خاضوا تلك المعركة وغيرها بينهم ضباط عراقيون من إخواننا العرب المنتمين الى الحزب الشيوعي العراقي وهم يعرفون أكثر من غيرهم كيف جرت معركة هَندرين الفاصلة. ولم تسمح قيادة الثورة لا للإسرائيليين ولا لغيرهم في أي وقت من الأوقات بالتدخل في ستراتيجية الثورة أو تكتيكها. كما أنّ علاقتها هذه لم تمثل أي عائق أمام أية فرصة سلام بين الثورة الكردية والحكومة المركزية كما حصل في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ وفي ١١ آذار ١٩٧٠.

إن قيادة ثورة أيلول لم تتخذ في علاقاتها الخارجية نهجاً أو خطأ يخالف أو يقف في سبيل مسيرة النضال العربي.

وفي إعتقادي أن اسرائيل كانت على علم مسبق بمؤامرة الجزائر وأنه كان بمقدورها لو خلصت نيتها - حمل شاه إيران على العدول عن إرتكاب تلك الخيانة، من خلال إستخدام نفوذها غير المحدود عند صانعي السياسة الأمريكية. إلا أنها لم تفعل شيئاً في هذا المضمار ووقفت موقف المتفرج ازاء ذلك التحول في السياسة الأمريكية، في حين كان بوسعها على الأقل أن تخطرنا بوقت كاف بوجود مثل هذه المؤامرة ولذلك فأنا لأرى مسؤولية إسرائيل في ما حلّ بشعبنا في ١٩٧٥ تقل بأية حال عن مسؤولية

الجهات الأخرى. والواقع هو أن إسرائيل لم تكن مستعدة للتضحية بأبسط مصلحة لها في سبيل مد يد العون الصادق للشعب الكردي عندما كان في حاجة اليه.

وحيال الصراع العربي الإسرائيلي، إتخذت قيادة الثورة خطأً واضحاً هو تأييد حقوق الشعب الفلسطيني كاملة وفي مقدمتها اقامة دولته المستقلة، مع رفض الإنجرار وراء الشعارات الطنانة الرنانة والمزايدات والدعوات الفارغة الى قذف إسرائيل في البحر، وهي دعوات زائفة غير عملية مازلنا نسمعها من جهات معينة لاتزيد في النار إلاً إشتعلاً ولم تقدم عملياً ما يفيد الشعب الفلسطيني.

بقي الشعب الكردي منذ أجيال سحيقة في التاريخ مشبعاً بروح التسامح والتعايش الأخوي مع كل الشعوب والطوائف التي ساكنته في أرضه. والشعب الكردي لم ينكر قط على أي شعب من الشعوب حقه في الحياة الحرّة الكريمة وظل مخلصاً لمبدأ المساواة التامة في الحقوق والواجبات، وكانت تلك رؤية البارزاني وبها عُرف، وكسب الذكر الحميد بإعتقاده الراسخ بأن خير العلاقة بين الشعوب والطوائف هو الإحترام المتبادل، وان الإخاء والمساواة هو الطريق الامثل الذي يضمن السلام والإستقرار.